الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الاثنين**

13 **ربيع أول** 1438 –12 **ديسمبر** 2016

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الانسان | 2 |
| هيئة حقوق الانسان | 6 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 11 |

# القحطاني: المعايير الدولية لحقوق الإنسان تحددها المصالح السياسية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 5 ديسمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=287206&CategoryID=5

الرياض: الوطن
قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، "إن من المؤسف أن نشهد في عالمنا ازدواجا في المعايير في مجال حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها دوليا، حيث أصبح هذا الأمر ظاهرة مكشوفة، ولم تعد بالضرورة حماية الحقوق هي الهدف بحد ذاتها، وإنما بقدر ما تحققه من مصالح سياسية واقتصادية لتلك الدول."
وأضاف بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان "نجد أن تلك الدول التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان على مستوى العالم لا تحرك ساكنا، وتغض الطرف عن تلك الانتهاكات الصارخة التي ترتكب بحق المدنيين، فمدن تدمّر، وأطفال ونساء تقتل وتشرد، بينما نجد هذه الدول تثير بعض القضايا الصغيرة ضد هذه الدولة أو تلك، تاركة تلك القضايا الكبرى التي تمثل انتهاكات صارخة وغير مسبوقة لحقوق الإنسان، فما يقع من أحداث في سورية وخاصة في حلب يجعل من اليوم العالمي لحقوق الإنسان نقطة سوداء في جبين الإنسانية، ووصمة عار في جبين تلك الدول التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان، في حين نجدها تقف متفرجة على هذه الأحداث خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية."
وأكد القحطاني أن من المهم إعادة النظر في آلية العمل العربي والخليجي على وجه الخصوص، بما يسهم في حماية حقوق الشعوب العربية والخليجية، وترجمة كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في القمة الخليجية الأخيرة على أرض الواقع، حيث أصبحت الأحداث المحيطة بالدول الخليجية تشكل تحديا لوجودها، وتمتع شعوبها بحقوقها.

# "القحطاني": ازدواجية حقوق الإنسان الدولية مؤسفة.. وليتنا نترجم كلمة الملك

المصدر: جريدة عيون الخليج الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 5 ديسمبر 2016م
http://www.gulfeyes.net/saudi-arabia/986411.html

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، السعي الدائم للحفاظ على حقوق الإنسان والتمكين منها، ونبذ العنف، والحرص على تحقيق العدل والمساواة، وتعزيز اللحمة الوطنية من خلال عمل مستمر تتكاتف فيه جهود الدولة والمصالح والمؤسسات والجهات ذات العلاقة مع الفرد والأسرة والمجتمع؛ لضمان تحقيق هذه الأهداف، وبث الوعي بأهمية احترامها وإدراك حرمة الاعتداء عليها أو انتهاكها أو الحيلولة دون الحصول عليها .

وقال "القحطاني": بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان: "نحن في بلادنا -ولله الحمد- ننعم بأهم الحقوق وهو الحق في الأمن، والذي بدونه لا تقوم الحقوق الأخرى، وإن من المؤسف أن نشهد في عالمنا اليوم هذا الازدواج في المعايير في مجال حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها دولياً؛ حيث أصبح هذا الأمر ظاهرة مكشوفة، ولم تَعُد بالضرورة حماية الحقوق هي الهدف بحد ذاتها؛ وإنما بقدر ما تُحققه من مصالح سياسية واقتصادية لتلك الدول ."

وتابع: "لذلك نجد أن تلك الدول التي تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان على مستوى العالم لا تحرك ساكناً، وتغضّ الطرف عن تلك الانتهاكات الصارخة التي تُرتكب في حق المدنيين؛ فمدن تُدَمّر وأطفال ونساء تُقتل وتشرد؛ بينما نجد هذه الدول تثير بعض القضايا الصغيرة ضد هذه الدولة أو تلك؛ تاركة تلك القضايا الكبرى التي تمثل انتهاكات صارخة وغير مسبوقة لحقوق الإنسان في عالمنا المعاصر ."

وأضاف: "فما يقع من أحداث في سوريا وخاصة في حلب؛ يجعل من اليوم العالمي لحقوق الإنسان نقطة سوداء في جبين الإنسانية ووصمة عار في جبين تلك الدول التي تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان؛ في حين نجدها تقف متفرجة على هذه الأحداث خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية؛ ولذلك فإن من المهم إعادة النظر في آلية العمل العربي والخليجي على وجه الخصوص؛ بما يساهم في حماية حقوق الشعوب العربية والخليجية، وترجمة كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في القمة الخليجية الأخيرة على أرض الواقع؛ حيث أصبحت الأحداث المحيطة بالدول الخليجية تُشكل تحدياً لوجودها وتمتع شعوبها بحقوقها."

# قال: يتركون الانتهاكات الصارخة ويتمسكون بقضايا صغيرة ضد بعض الدول

# "القحطاني": ازدواجية حقوق الإنسان الدولية مؤسفة.. وليتنا نترجم كلمة الملك

المصدر: جريدة سبق الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 5 ديسمبر 2016م
https://sabq.org

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، السعي الدائم للحفاظ على حقوق الإنسان والتمكين منها، ونبذ العنف، والحرص على تحقيق العدل والمساواة، وتعزيز اللحمة الوطنية من خلال عمل مستمر تتكاتف فيه جهود الدولة والمصالح والمؤسسات والجهات ذات العلاقة مع الفرد والأسرة والمجتمع؛ لضمان تحقيق هذه الأهداف، وبث الوعي بأهمية احترامها وإدراك حرمة الاعتداء عليها أو انتهاكها أو الحيلولة دون الحصول عليها.

وقال "القحطاني": بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان: "نحن في بلادنا -ولله الحمد- ننعم بأهم الحقوق وهو الحق في الأمن، والذي بدونه لا تقوم الحقوق الأخرى، وإن من المؤسف أن نشهد في عالمنا اليوم هذا الازدواج في المعايير في مجال حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها دولياً؛ حيث أصبح هذا الأمر ظاهرة مكشوفة، ولم تَعُد بالضرورة حماية الحقوق هي الهدف بحد ذاتها؛ وإنما بقدر ما تُحققه من مصالح سياسية واقتصادية لتلك الدول."

وتابع" :لذلك نجد أن تلك الدول التي تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان على مستوى العالم لا تحرك ساكناً، وتغضّ الطرف عن تلك الانتهاكات الصارخة التي تُرتكب في حق المدنيين؛ فمدن تُدَمّر وأطفال ونساء تُقتل وتشرد؛ بينما نجد هذه الدول تثير بعض القضايا الصغيرة ضد هذه الدولة أو تلك؛ تاركة تلك القضايا الكبرى التي تمثل انتهاكات صارخة وغير مسبوقة لحقوق الإنسان في عالمنا المعاصر."

وأضاف: "فما يقع من أحداث في سوريا وخاصة في حلب؛ يجعل من اليوم العالمي لحقوق الإنسان نقطة سوداء في جبين الإنسانية ووصمة عار في جبين تلك الدول التي تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان؛ في حين نجدها تقف متفرجة على هذه

الأحداث خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية؛ ولذلك فإن من المهم إعادة النظر في آلية العمل العربي والخليجي على وجه الخصوص؛ بما يساهم في حماية حقوق الشعوب العربية والخليجية، وترجمة كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في القمة الخليجية الأخيرة على أرض الواقع؛ حيث أصبحت الأحداث المحيطة بالدول الخليجية تُشكل تحدياً لوجودها وتمتع شعوبها بحقوقها."

# القحطاني: ازدواج المعايير في مجال حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها دولياً مؤسف

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554335

الرياض - راشد السكران

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح بن ربيعان القحطاني على السعي الدائم للحفاظ على حقوق الإنسان والتمكين منها ونبذ العنف والحرص على تحقيق العدل و المساواة وتعزيز اللحمة الوطنية.

وشدد أن ذلك يأتي من خلال عمل مستمر تتكاتف فيه جهود الدولة والمصالح والمؤسسات و الجهات ذات العلاقة مع الفرد والأسرة و المجتمع لضمان تحقيق هذه الأهداف وبث الوعي بأهمية احترامها وإدراك حرمة الاعتداء عليها أو انتهاكها أو الحيلولة دون الحصول عليها، مستدلاً "أنه في المملكة ولله الحمد ننعم بأهم الحقوق وهو الحق في الأمن والذي بدونه لا تقوم الحقوق الأخرى."

وأضاف د.القحطاني: "إن من المؤسف أن نشهد في عالمنا اليوم هذا الازدواج في المعايير في مجال حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها دولياً، حيث أصبح هذا الأمر ظاهرة مكشوفة، ولم تعد بالضرورة حماية الحقوق هي الهدف بحد ذاتها، وإنما بقدر ما تحققه من مصالح سياسية واقتصادية لتلك الدول، ولذلك نجد أن تلك الدول التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان على مستوى العالم لا تحرك ساكناً وتغض الطرف عن تلك الانتهاكات الصارخة التي ترتكب بحق المدنيين."

وتابع: فمدن تدمر وأطفال ونساء تقتل وتشرد بينما نجد هذه الدول تثير بعض القضايا الصغيرة ضد هذه الدولة أو تلك تاركة تلك القضايا الكبرى التي تمثل انتهاكات صارخة وغير مسبوقة لحقوق الإنسان، في عالمنا المعاصر فما يقع من أحداث في سورية وخاصة في حلب يجعل من اليوم العالمي لحقوق الإنسان نقطة سوداء في جبين الإنسانية ووصمة عار في جبين تلك الدول التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان في حين نجدها تقف متفرجة على هذه الأحداث خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية ولذلك فإن من المهم إعادة النظر في آلية العمل العربي والخليجي على وجه الخصوص بما يساهم في حماية حقوق الشعوب العربية والخليجية وترجمة كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في القمة الخليجية الأخيرة على أرض الواقع حيث أصبحت الأحداث المحيطة بالدول الخليجية تشكل تحدياً لوجودها وتمتع شعوبها بحقوقها.

# «أكدت حماية الطفولة ومكافحة الاتجار بالبشر وكفالة الحقوق

# «حقوق الإنسان" تؤكد ٠تمكين" المرأة وتحذر من معلومات مغلوطة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1514109

واس (الرياض (
أكدت هيئة حقوق الإنسان، أن إعلان انتخاب المملكة لفترة رابعة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يؤكد ما تبذله من جهود في ترسيخ العدل والمساواة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي، كما يبرز ثبات مواقف المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان العادلة في العالم.
ونوهت الهيئة في بيانها الصادر بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان المصادف للعاشر من شهر ديسمبر من كل عام، بما تبذله حكومة خادم الحرمين الشريفين من جهود حثيثة لرفع الظلم ووقف انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة في ظل الأحداث الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم وما يصاحبها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وحذر البيان من الانتقائية وازدواجية المعايير في قضايا حقوق الإنسان.
وقال بيان الهيئة: لقد ظهر ذلك جليا في جهود المملكة وعملها المتواصل من خلال إصدار الأنظمة والتشريعات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، مشيداً بجهود خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - الرامية إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين، مؤكداً أن انتخاب المملكة عضواً في مجلس حقوق الإنسان للمرة الرابعة يؤكد أهمية دورها الريادي والمحوري في المنطقة وفي العالم، ودورها في خدمة قضايا أمتها العربية والإسلامية، وقضايا حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والدولي، وتجسيد ثوابت المملكة وقيمها الإسلامية.
وأكدت الهيئة استمرار المملكة في التعاون الدولي مع آليات حقوق الإنسان من خلال عضويتها في أجهزة الأمم المتحدة أو من خلال ابرام اتفاقيات التعاون والتي كان آخرها مع المنظمة الدولية للهجرة حيث سيحقق الاتفاق رغبة كلا الطرفين في مواصلة التعاون الوثيق لتعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان، ويقر الاهتمام العالمي المتزايد بشأن مكافحة الاتجار بالبشر.
وقالت الهيئة في بيانها: "تنطلق المملكة العربية السعودية من مبدأ ثابت في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، إيماناً منها بما كفلته الشريعة الإسلامية من مبادئ وقيم سامية تحمي الحقوق والحريات المشروعة، وتجرِّم انتهاكها بأي شكل من الأشكال."
ويؤكِّد النظام الأساسي للحكم في المملكة على المبادئ والقيم السامية التي تصون كرامة الإنسان، حيث نصت المادة «26» من النظام على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية، كما كفل النظام حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وضمن حق العمل سن الأنظمة التي تحمي العامل، وصاحب العمل، على حد سواء، مع توفير الدولة للتعليم العام، والالتزام بمكافحة الأمية.
وأضافت الهيئة: "تسعى وتتضافر التشريعات الوطنية في المملكة، لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وفي مقدمتها الأنظمة المتعلقة بالقضاء، والعدالة الجنائية، والصحة، والتعليم، والعمل، والثقافة وحقوق المرأة والطفل، وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة المباشرة بضمان تمتع الجميع بحقوقه، وتمارس السلطة القضائية في المملكة، أدوارها في استقلال تام، مستندة إلى أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المستمدة منها، إذ إن القضاء حجر الزاوية في حماية حقوق الإنسان

وتعزيزها. ومع تواصل مسيرة التطور والبناء والتنمية، يصاحبها استثمار أمثل في الإنسان بوصفه محور التنمية وأساسها, مع تحديث للأنظمة وتعزيز للإجراءات والتدابير، لمزيد من الضمانات لحماية حقوق الإنسان."
وأكدت هيئة حقوق الإنسان أن رؤية المملكة 2030، تعكس الاهتمام الكبير بإنسان الوطن في محاور التنمية بهدف ضمان جميع حقوقه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها من الحقوق، فضلاً عن التعاون الإقليمي والدولي في حماية وتعزيز حقوق الإنسان فهو جزء لا يتجزأ من الجهود الوطنية المستمرة في هذا المجال. والمملكة ماضية في جهودها نحو نشر ثقافة حقوق الإنسان، ودمج مفاهيمها وقيمها في المنظومة التعليمية، وتعزيز دور المؤسسات الحكومية والأهلية للقيام بدورها في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ومن جهود المملكة العربية السعودية, في حفظ حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها محلياً «حقوق الطفل»، حيث تسعى المملكة إلى توفير بيئة آمنة وسليمة للطفل تمكنه من تنمية مهاراته وقدراته وحمايته نفسياً وبدنياً وعقلياً؛ لذا جاء «نظام حماية الطفل» ليحميه من كلِّ ما يسبب له الضرر.
وأشارت الهيئة إلى أن المملكة تؤكد دوماً التزامها برعايتها وحمايتها لهذه الحقوق، ليس فقط لكونها طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، بل انطلاق من التزامها بواجباتها المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية التي تحافظ على جميع مصالح الطفل، لذا صدر نظام حماية الطفل بالمرسوم الملكي رقم م / 14 بتاريخ 3 /2 /1436هـ، الموافق 26 /11 /2014م إذ عرَّف النظام الطفل بأنَّه «كل إنسان لم يتجاوز الـ18 عامًا من عمره."
وعززت الدولة إجراءاتها في مجال حماية الطفل من أشكال التعسف والعنف كافة، من خلال اتخاذ عديد من التدابير، ومن ذلك صدور نظام الحماية من الإيذاء بهدف حماية أفراد المجتمع من كل صور الاستغلال وإساءة المعاملة ومنهم الطفل, ويعد نظاما «حماية الطفل» و«الحماية من الإيذاء» خطوتان إيجابيتان نحو حماية الطفل من الإيذاء وتأكيداً لحقوقه والاهتمام بشؤونه.
واشتمل النظام على ما قررته الشريعة الإسلامية والأنظمة والاتفاقيات الدولية، فتضمَّن محظورات ومخالفات عدة، قد تحدث من أولياء الأمور، أو من بعض الأشخاص في المؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بالطفل، ولم يقتصر على أشكال الإيذاء والإساءة الجسدية والنفسية والجنسية التي تحدث أحيانًا للأطفال بشكل عام كالإهمال وعدم الرعاية في المنزل، أو في الأماكن العامة، أو ترك الأبناء دون سند عائلي، وغيرها مثل عدم استخراج الوثائق الرسمية لهم، وعدم استكمال اللقاحات الصحية الوقائية، والتسبب في انقطاع الطفل عن التعليم، ووجوده في بيئة تعرِّضه للخطر، والاستمرار في سوء معاملته، واستخدام الكلمات المسيئة له، كذلك تعريضه لمشاهد مخلة بالآداب أو الجرائم، والتمييز ضده لأي سبب من الأسباب والتقصير البين والمتواصل في تربيته ورعايته، والسماح له بقيادة السيارة دون السن القانونية، أو المتاجرة في الممنوعات، أو في ممارسة التسول، أو بيعه التبغ ومشتقاته، أو استخدامه في أماكن بيع المخدرات، أو مشاركته في السباقات والنشاطات الرياضية والترفيهية التي تعرِّضه للخطر، وغيرها من الأفعال التي حظرها النظام.
ومنح النظام للطفل خصوصية تتمثل في حمايته وضمان حقوقه ورعايته، ولم تقتصر تلك الحماية على الأسرة، بل أعطاه الحماية في كلِّ الأماكن التي يوجد بها، كما أنَّه شمل جميع الأطفال السعودي منهم والمقيم، دون تمييز بينهما، حيث لم يميز بين الأطفال حسب الجنسية، أو غيرها من المعايير التي لا خيار للطفل فيها، ويعد النظام مكملاً لنظام «الحماية من الإيذاء» الذي صدر قبله لحماية الإنسان داخل محيط الأسرة، واشترط وجود علاقة أسرية بين المُؤذِي والمُؤذَى، أو علاقة ولاية، أو سلطة، أو مسؤولية، أو وصاية، أو تبعية معيشية، ولم يحدد الفئات المشمولة، بل جعلها عامة لكلِّ من تقع عليه حالة إيذاء حتى الأطفال.
وقالت الهيئة في بيانها : من جهود المملكة في حفظ حقوق الإنسان، «حقوق المرأة»، حيث تدعم الدولة تمكين المرأة في المستويات كافة، وهذا الأمر سهَّل لها تحقيق عديد من الإنجازات على المستويين المحلي والدولي , وتأتي حماية «حقوق المرأة» في المملكة وفقًا لما جاءت به الشريعة الإسلامية، التي تكفل المساواة العادلة بين الجنسين، حيث لا تفرّق الأنظمة بين الرجل والمرأة، وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم الذي نصَّ في مادته الثامنة على أنَّ الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والمساواة وفق الشريعة الإسلامية، فالمرأة لها ذمة مالية مستقلة، وأهلية قانونية كاملة، تكفل لها حرية التصرف، وممارسة شؤونها باستقلالية تامة، ودون أي قيود، وهنا لا بد من التأكيد على أنَّ ما يثار حول بعض الممارسات المتعلقة بوضع المرأة في المملكة يعود إلى «مفاهيم مغلوطة»، أو «معلومات تفتقد الدقة والموضوعية»، أو إلى «ممارسات خاطئة تناقض أحكام وقيم الشريعة الإسلامية والقوانين الوطنية»، ولمعالجة مثل هذه السلوكيات، فإنَّ الدولة تكرِّس جهودها في مجالات التربية والتعليم والتثقيف في موضوعات حقوق الإنسان، كونها من الأدوات المهمة والفاعلة، لرفع الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، ولمكافحة جذور هذه الممارسات الخاطئة، حيث يعد برنامج «نشر ثقافة حقوق الإنسان» الذي تضطلع به هيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع جهات حكومية وغير حكومية إحدى أهم هذه الأدوات.

وتسهم المرأة السعودية في صناعة القرار الوطني، من خلال توليها مناصب قيادية في القطاعين الحكومي والأهلي، وكذلك عضويتها في مجلس الشورى، إضافة إلى حقها في الانتخاب، والترشح لعضوية المجالس البلدية، وفوزها بعدد من المقاعد في الانتخابات البلدية الأخيرة «2015.«

وأكدت الهيئة أن المملكة لم تدخر أي جهد في إصدار عديد من القرارات أو التشريعات التي تعزز دور المرأة السعودية في المجتمع، وعلى سبيل المثال ما أصدره مجلس الوزراء المنعقد في تاريخ 20 /10 /1434 هـ ، بالموافقة على نظام الحماية من الإيذاء، الذي يُجرّم العنف الأسري ضد المرأة والطفل.

وأضافت: من أهم القرارات التي صدرت لتعزيز وكفالة حقوق المرأة، تعيين 30 امرأة في عضوية مجلس الشورى, وإتاحة الفرصة للمشاركة في الانتخابات البلدية كمرشحة وناخبة, دعم برنامج الأسر المنتجة، وهو البرنامج الذي يصل إلى ربة المنزل و «الأميّة» ومتوسطة التعليم والأرامل والمطلقات, كما أنَّ هناك مشروعًا وطنيًا يهدف إلى إسكان الأرامل والمطلقات، في سبيل تحقيق الحياة الكريمة للجميع، إضافة إلى حق المرأة السعودية في الحصول على قرض سكني من صندوق التنمية العقارية متى كانت مسؤولة عن عائلتها, إلى جانب فتح مجالات جديدة لعمل المرأة، ومشاركتها في الأعمال الاقتصادية وقطاع الأعمال بشكل عام.

ولفت هيئة حقوق الإنسان إلى أن حكومة المملكة أولت في مجال الرعاية الاجتماعية «حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، مزيداً من الاهتمام والتطوير، من خلال دعم الأسر المحتاجة، وتقديم المساعدات المباشرة وغير المباشرة، من خلال برامج موجهة لجميع فئات المجتمع، خصوصاً الأشخاص ذوي الإعاقة, لتتوج جهودها المبذولة في رعايتهم, وقد صدرت عديد من الأنظمة والقرارات، ومن بينها نظام رعاية المعوقين الذي صدر بموجب المرسوم الملكي بالرقم م / 37 بتاريخ 23 /9 /1421هـ ، الذي أشار إلى أن الدولة تكفل حق المعوق في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتشجِّع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية في مجال الإعاقة.

وأضافت: تقدم الخدمات لهذه الفئة عن طريق الجهات المختصة في المجالات الآتية: الخدمات التعليمية والتربوية في جميع المراحل «ما قبل المدرسة، والتعليم العام، والتعليم الفني، والتعليم العالي»، بما يتناسب مع قدرات المعوقين واحتياجاتهم، وتسهيل التحاقهم بها، مع التقويم المستمر للمناهج والخدمات المقدَّمة في هذا المجال, وتقديم الخدمات التدريبية والتأهيلية، بما يتفق ونوع الإعاقة ودرجتها ومتطلبات سوق العمل، بما في ذلك توفير مراكز التأهيل المهني والاجتماعي، وتأمين الوسائل التدريبية الملائمة, والتوظيف في الأعمال التي تناسب قدرات المعوق ومؤهلاته لإعطائه الفرصة للكشف عن قدراته الذاتية، ولتمكينه من الحصول على دخل كباقي أفراد المجتمع، والسعي لرفع مستوى أدائه أثناء العمل عن طريق التدريب, إضافة إلى تنمية قدرات المعوق، لتحقيق اندماجه بشكل طبيعي في مختلف نواحي الحياة العامة، ولتقليل الآثار السلبية للإعاقة، والاستفادة من الأنشطة والمرافق الثقافية والرياضية وتهيئتها، ليتمكن المعوق من المشاركة في مناشطها داخلياً وخارجياً، بما يتناسب مع قدراته، وتعزيز مكان المعوقين في المجتمع، والتعريف بحقوقهم واحتياجاتهم، وقدراتهم، وإسهاماتهم، وبالخدمات المتاحة لهم، وتوعيتهم بواجباتهم تجاه أنفسهم، وبإسهاماتهم في المجتمع, إلى جانب تهيئة وسائل المواصلات العامة لتحقيق تنقل المعوقين بأمن وسلامة، وبأجور مخفضة للمعوق ومرافقه، حسب ظروف الإعاقة، وتقديم الرعاية النهارية والعناية المنزلية، وتوفير أجهزة التقنية المساعدة، ومنح المعوقين قروضًا ميسرة للبدء بأعمال مهنية، أو تجارية، تتناسب مع قدراتهم، سواء بصفة فردية أم بصفة جماعية, إعفاء الأدوات والأجهزة الخاصة بالمعوقين من الرسوم الجمركية, وإنشاء صندوق لرعاية المعوقين تودع فيه التبرعات والهبات والوصايا والأوقاف والغرامات المحصلة عن مخالفة التنظيمات الخاصة بخدمات المعوقين، إضافة إلى انضمام المملكة للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولاتها الاختيارية.

وأشارت الهيئة إلى جهود المملكة في «حماية حقوق العمالة»، عادّة المملكة من الدول الجاذبة لطالبي العمل، وتستضيف على أراضيها نحو تسعة ملايين من غير السعوديين الذين قدموا إليها للعمل في مجالات متنوعة؛ لذا تعمل على اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة كافة، لحماية حقوقهم، وتهيئة الظروف الإنسانية المناسبة، وتمكينهم من أداء أعمالهم، وفي هذا الإطار أصدرت الدولة عديدًا من الأنظمة والتشريعات والقرارات الوزارية وغيرها، كما تم تبني آليات رقابية أسهمت في تحسين أوضاع أولئك العمال، وتعزيز حقوقهم منها: إصدار «لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم»، إلزام أصحاب العمل بتوفير التأمين الصحي للعاملين في القطاع الخاص, إبرام اتفاقيات ثنائية بين المملكة والدول التي تفد منها العمالة, تطبيق ومراقبة الالتزام بحظر تشغيل العمال تحت أشعة الشمس من الساعة 12 ظهراً، وحتى الساعة الثالثة مساءً، خلال الفترة من بداية شهر يونيو إلى نهاية شهر أغسطس من كلِّ عام. كما أن أنظمة المملكة تحظر بشكل خاص التمييز الديني في مجال العمل، حيث تقضي المادة 61 من نظام العمل بأن يمتنع صاحب العمل عن كلِّ قول، أو فعل، يمس كرامة العمال أو دينهم، وأن يعطي العمال الوقت اللازم لممارسة حقوقهم المنصوص عليها في النظام دون الحسم

من أجورهم لقاء هذا الوقت, إضافة إلى أن النظام ألزم في المادة 104 صاحب العمل بتمكين العامل من القيام بواجباته الدينية، وبرنامج حماية الأجور الذي يرصد عمليات صرف الأجور لجميع العاملين والعاملات في منشآت القطاع الخاص «السعوديين والوافدين» بهدف إنشاء قاعدة بيانات تحوي معلومات محدثة عن عمليات دفع أجور العاملين في القطاع الخاص، وتحديد مدى التزام المنشآت بدفع الأجور في الوقت وبالقيمة المتفق عليهما.

وأشارت إلى أن من ضمن جهود المملكة «مكافحة الاتجار بالبشر», حيث حظر نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في المملكة في العام 1430هـ، كافة صور وأشكال الاتجار بالأشخاص، بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في الاستغلال, وقد وحظر النظام الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال، وتضمن هذا النظام عقوبات مشددة بالسجن تصل إلى 15 عامًا، وغرامة تصل إلى مليون ريال، ومصادرة الأموال والأدوات التي استعملت في الجريمة، أو كانت معدة للاستعمال فيها. ويشمل التجريم الشخصيات المعنوية كالشركات، إذ تصل الغرامة إلى عشرة ملايين ريال، وتشدد العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام في عدد من الحالات منها إذا ارتكبت ضد النساء وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال.

وقالت : عملت المملكة على تطوير التشريعات والآليات الأخرى التي تسهم في مكافحة الاتجار بالأشخاص فأصدرت عام 1426هـ تشريعًا يحظر العمل الجبري، واحتجاز أجر العامل دون سند قضائي، مشددة على التعامل باحترام مع العامل، وعدم المساس بكرامته بأية صورة كانت, كما جاء إقرار إنشاء لجنة وطنية دائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، لتختص بمتابعة أوضاع الضحايا، وتتألف هذه اللجنة من ممثلين من وزارات «الداخلية والخارجية والعدل والعمل والتنمية الاجتماعية، والثقافة والإعلام، وهيئة حقوق الإنسان، وهيئة التحقيق والادعاء العام.«

وأبانت الهيئة أن المملكة العربية السعودية أولت دعم المبادرات الإقليمية والدولية لتعزيز حقوق الإنسان ومنها: «ضمان مساواة الحق في التعليم لكل فتاة» إذ تؤمن المملكة بحق كل فتاة في التعليم، أسوة بالرجل؛ الأمر الذي يمكنها من التغلب على العقبات التي قد تواجهها، ضمن التزاماتها الدولية وتحقيقها لاستراتيجيتها الوطنية , وتشارك دول العالم الاحتفاء باليوم العالمي لمحو الأمية الذي يصادف اليوم الثامن من سبتمبر كلَّ عام، ويحتفل من خلاله العالم بالإنجازات المتحققة في مجال محو الأمية، وحث المجتمعات على دعم جهود محو الأمية، ولم تعد برامج محو الأمية وتعليم الكبار في المملكة بهدف تقليص نسبة الأمية، بل تجاوزتها للقضاء على الأمية بشكل تام، إذ أصبحت أكثر جدية وازداد الوعي الاجتماعي بأهميتها، وتبنت الدولة نشر تلك الثقافة وأنَّها مسؤولية الجميع.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# رئيس «نزاهة»: التحقيق في تسربات «إثراء»... والتشهير ليس من اختصاصنا

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19026595

الدمام - عمر المحبوب

انطلق أمس (الأحد)، منتدى اليوم الدولي لمكافحة الفساد 2016، الخامس، الذي تنظمه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) بشعار «متحدون على مكافحة الفساد»، بمشاركة مختصين ومهتمين بهذا المجال، وذلك في فندق السوفتيل بالخبر. وأوضح أمير المنطقة الشرقية سعود بن نايف بن عبدالعزيز )راعي المناسبة)، أن المنتدى يرسّخ مبادئ النزاهة والشفافية، كما أعرب عن شكره للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) على تنظيمها مثل هذه المنتديات الدولية المهمة، التي تأتي لتجسّد مشاركة المملكة في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري.

وأكد أن المملكة ومنذ توحيدها على يد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن، وهي تستمد منهجها في مكافحة الفساد من تعاليم ومبادئ ديننا الحنيف، الذي هو مصدر التشريع في هذه البلاد المباركة، فقد أعلن الملك المؤسس إنشاء صندوق الشكاوى منذ العام 1347هـ، الذي جاء في بيان رسمي نصه «بأن من له ظلامة على كائن من كان موظف أو غيره كبير أو صغير ثم يخفي ظلامته فإنما إثمه على نفسه، وأن من له شكاية فقد وضع على باب دار الحكومة صندوق للشكايات مفتاحه لدى جلالة الملك، فليضع صاحب الشكاية شكايته في ذلك الصندوق.«

وأعرب عن أمله بأن يحقق المنتدى ما يصبو إليه من توصيات تنعكس على الأداء، والإسهام بشكل فاعل في مكافحة الفساد، وأن تتواصل الجهود والبحوث العلمية لدعم مكافحة هذا الداء بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، مؤكداً عدم التسامح والتهاون مع المفسدين.

من جهته، كشف رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) خالد المحسين أن التحقيق جارٍ في تسربات المياه التي وقعت في مركز الملك عبدالعزيز الثقافي العالمي (إثراء)، مبيناً أن قضية التشهير بالمفسدين ليست من اختصاصهم، مشيراً إلى أن الهيئة تلقت خلال العام الماضي أكثر من 5 آلاف بلاغ متنوعة.

وأوضح في تصريحات صحافية، على هامش انعقاد المنتدى السنوي الخامس، الذي يعقد بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد، ويقام في فندق سوفيتيل الخبر بحضور أمير المنطقة الشرقية سعود بن نايف، أن الهيئة اتخذت الإجراءات النظامية في البلاغات التي وصلتها ووفقاً لاختصاصها، مشيراً إلى أن الهيئة أوجدت قنوات متعددة لتلقي البلاغات عن شبه الفساد، التي كان آخرها تطبيق «نزاهة الإلكتروني «على الأجهزة الكفية الذكية للبلاغات، إضافة إلى الحساب التفاعلي في شبكة التواصل الاجتماعي، الذي يتيح خدمات الاستفسار لاستقبال المقترحات والملاحظات.

وقال: «إن تدني الخدمات أو تأخر أو تعثر المشاريع هو من اختصاص الهيئة ومن ضمن البلاغات التي تتلقاها وتحقق فيها«، وحول سؤال لـ«الحياة» عن تأثر ثقة المجتمع السعودي بـ«الهيئة» على رغم مرور ٦ أعوام على إنشائها، قال: «هذه وجهة نظر أقدرها، ونحن في الهيئة نعتبر أنفسنا جزءاً من المجتمع وشريكاً معه، ونحن نتطلع إلى تحقيق تطلعات القيادة وتحقيق آمالها المعقودة على الهيئة»، لافتاً إلى أنهم جزء من هذا الكيان لمكافحة الفساد وتحقيق النزاهة. وكشف أن «نزاهة» ليست هي الجهة المختصة نظاماً بـ«التشهير»، وأن التشهير يتم بعد المحاكمة وصدور حكم يقضي بنشره، وفي هذه الحالة يتم نشر الحكم باعتباره منصوصاً عليه في الحكم الصادر عن المحكمة. مشدداً على أن «نزاهة» ليست هي الجهة المعنية بنشر هذا الحكم، مضيفاً: «دور الهيئة يقتصر على التحقيق والدفع بالنتائج إلى الجهات المختصة، والتشهير هو من اختصاص جهات أخرى»، وأكد أن الهيئة باشرت التحقيق في تسربات المياه التي وقعت في مركز الملك عبدالعزيز الثقافي العالمي، وأدت إلى تأجيل حفلة التدشين التي كان من المقرر أن يحضرها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، لافتاً إلى أن التحقيقات لا تزال جارية.

وعما توصلت إليه «نزاهة» من مخالفات، التي أسفرت عنها نتائج التحقيق في قضية «ابن الوزير» الشهيرة، أشار إلى أن لدى الهيئة إدارة للبحث والتقصي، تعمل على متابعة وتقصي ما يدور في جميع وسائل الإعلام وقنوات التواصل

الاجتماعي، إضافة إلى أن الهيئة تبادر في البحث في قضايا الفساد إذا برزت وفق المعلومات التي ترد إليها، والهيئة تعمل وفق هذه الآلية، وبروز موضوع مهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي هو أحد مصادر الهيئة، ولكنها تعمل عبر مصادر متعددة وفق اختصاصاتها.

وذكر أن خدمة «قيم»، التي تم تدشينها عبر تطبيق «نزاهة الإلكتروني» على هامش المنتدى، تهدف إلى تقييم أداء الأجهزة الخدمية المشمولة باختصاصات الهيئة، ويعنى بقياس مستوى النزاهة والشفافية في تلك الأجهزة، ومدى رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة لهم، فيما أكد أنه سيتم تدشين الصفحة الإلكترونية لأندية «نزاهة» في المؤسسات التعليمية، ويبلغ عددها ٤٣ نادياً، فيما كشف عن تشكيل لجنة مع وزارة التعليم لتحقيق شراكة بين «نزاهة» والوزارة في هذا المجال.

وأضاف: «الهيئة وفي إطار متابعتها للمشاريع، فقد استحدثت برنامجاً لمتابعة المشاريع التنموية الكبرى في المملكة، إذ تم متابعة أكثر من ١٦١ مشروعاً تنموياً، تتجاوز كلفتها الإجمالية ٢٢٣ بليون ريال، وتضمنت المتابعة مرحلة الطرح والترسية والتعـــاقد»، مؤكداً أن الهيئة تعمل حالياً عـــلى تطـــوير برنامجها للرقابة الإلكترونية والربـــط التقني مع عدد من الجهات ذات العلاقة، ضمن جهودها لرفع كفاءة أدائها.

# «الشورى»: 590 قراراً لتطوير الأجهزة التنفيذية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19026551

الرياض - «الحياة»

حفلت الدورة السادسة لمجلس الشورى بقرارات أصدرها وفق رؤيته في أداء الأجهزة الحكومية، بعد مناقشات لتقارير أداء الوزارات والأجهزة الحكومية وخدماتها المقدمة للمواطن.

وسعى المجلس من خلال مناقشته 590 موضوعاً على مدى أربعة أعوام لتعزيز مفهوم الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية، بوصفها أحد أهم اختصاصات المجلس، ولفتت قراراته التي تخص تلك الأجهزة النظر إلى العديد من المتطلبات التي قد تنقص تلك الجهات، وتقلل من فاعليتها في الخدمات المطلوبة للمواطنين.

وفي بيان صادر عن الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي فيه، قال المجلس إنه سعى إلى ترسيخ علاقاته بأجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الأهلي، وإقامة جسور من الثقة المتبادلة عبر الزيارات واللقاءات لتلك الجهات، للاطلاع عن قرب على خططها ومشاريعها، وما تقدمه من خدمات للمواطنين، والتعرف على حاجاتها، والعقبات التي تواجهها. ويرصد تقرير الملجس التقرير منجزاته خلال الدورة السادسة، التي انتهت في الثاني من شهر ربيع الأول لهذا العام 1438هـ.

وجاء في التقرير أن المنجزات تمثلت في حجم القرارات التي أصدرها في جلساته التي عقدها خلال الأعوام الأربعة الماضية، وكانت بحجم العمل الذي بذله المجلس ولجانه المتخصصة في درس جميع المواضيع التي أحيلت إليه، أو التي تم اقتراحها من أعضاء المجلس بموجب المادة الـ23 من نظامه.

وأضاف التقرير: «خلال دورته السادسة أصدر «الشورى 590 «قراراً في 286 جلسة عامة، منها 109 قرارات تختص بالأنظمة، و251 قراراً خاصة بتقارير الأجهزة الحكومية، وإقرار 173 اتفاقاً ومذكرة تفاهم وقعتها المملكة مع دول شقيقة وصديقة، و16 قراراً بشأن المقترحات التي قدمها عدد من أعضاء المجلس، لسن أنظمة جديدة أو تعديل أنظمة نافذة».

وزاد: «جعل المجلس رؤية المملكة 2030، وخطة التحول الوطني 2020 مرجعاً لقراراته، لتتلاءم تلك القرارات مع التطلعات لمستقبل المملكة، ولتكون خطى التطور متزنة وراسخة، وما يستلزمه ذلك من دراسات مستفيضة للأنظمة واللوائح التي غطت الكثير من المجالات التشريعية، وغير ذلك من المواضيع التي تساير المتغيرات التي تشهدها المملكة على المستويين المحلي والعالمي.»

ولفت البيان إلى أن قرارات المجلس جاءت خلال الدورة السادسة وفق المجالات والقطاعات الآتية: الأنظمة واللوائح، وفي هذا المجال ناقش المجلس أنظمة ولوائح وتنظيمات، وما في حكمها من تعديلات، وضوابط أو قواعد، إضافة إلى تفسير أنظمة أو مواد في نظام معين، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، ومنها أنظمة وردت إلى مجلس الشورى استنادًا إلى المادة الـ15 من نظامه، وأخرى بموجب المادة الـ17، ومقترحات لمشاريع أنظمة جديدة أو تعديل أنظمة نافذة، قدمها عدد من أعضائه، استناداً للمادة الـ23 من النظام.

# «العدل»: 55 ألف مراجع صدقت وثائقهم الرسمية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19026357

الرياض - «الحياة»

مكّنت وزارة العدل 55505 من المواطنين والمقيمين من تصديق وثائقهم الرسمية خلال العام الماضي 1437هـ، وذلك لاستيفاء متطلباتهم النظامية كافة لاستخدامها بالدوائر الحكومية في المملكة، وذكرت الإدارة العامة للتصاديق بوزارة العدل أن التصديق يشمل الوثائق الرسمية الصادرة من خارج المملكة، التي سيعمل بها داخلياً، وذلك من أجل تمكين أصحابها من مراجعة عدد من الدوائر الحكومية، وتشمل هذه الوثائق عقود النكاح وصكوك الطلاق، والوكالات، وعقود الشركات، وحصر الإرث، وصك الولاية، وعقود شراء العقارات، وصكوك إثبات الحياة، وصكوك التركات، وصكوك الخلع، وصكوك النفقة والحضانة، وصكوك فسخ الوكالات، وشهادات الوفاة، إضافة إلى العقود المبرمة الصادرة من الخارج، والتي سيعمل بها داخل المملكة أو العقود الصادرة من داخل المملكة وسيعمل بها في الخارج.

وذكر تقرير لوزارة العدل أن فرع وزارة العدل في المنطقة الشرقية سجل أعلى تصديق للوثائق الرسمية بواقع 17564 وثيقة رسمية، فيما صدق فرع وزارة العدل بمكة المكرمة 17187وثيقة رسمية، بينما بلغ عدد تصاديق فرع الرياض 5893 وثيقة مصدقة، وصدق فرع المدينة المنورة 5761 وثيقة، بينما تم تصديق 1735 وثيقة في فرع القصيم، وبلغت تصاديق فرع عسير 1902 تصديق، وسجل ديوان وزارة العدل تصديق 1437وثيقة رسمية، أما فرع الوزارة في نجران فقد صدق 1153 وثيقة مصدقة، وبلغ عدد تصاديق فرع وزارة العدل في حائل 1041 تصديقاً رسمياً، أتى بعدها فرع الوزارة في جازان مصدقاً لـ630 وثيقة، ثم فرع الحدود الشمالية بواقع 466وثيقة، وتم التصديق على 233 وثيقة في فرع منطقة تبوك، وصادق فرع الوزارة بالباحة على 214 وثيقة، وبلغ عدد الوثائق المصدقة في الجوف 289 وثيقة مصدقة.

وذكرت مؤشرات تصاديق وزارة العدل أن التصديق على صكوك الوكالات بلغ 44799 تصديقاً، فيما بلغت تصاديق عقود الزواج 5091 عقداً مصدقاً، فيما بلغت صكوك حصر الإرث المصدقة 1501، وبلغت صكوك الطلاق المصدقة 1101. كما بلغ أقل عدد تصاديق لصكوك الخلع بواقع 60 صكاً.

يشار إلى أن وزارة العدل عممت على فروعها بالمملكة كافة بالتصديق على الوثائق الرسمية من دون الحاجة لمراجعة ديوان الوزارة بالرياض، والتوجه مباشرة إلى أقرب فرع للوزارة ليقوم بمهمة التصديق.

# المفتشات قدمن إرشادات مهنية للموظفات وأجبن على استفساراتهن المتعلقة بالحقوق والواجبات

# ضبط 16 مخالفة لقرارات تنظيم عمل المرأة في محلات بيع المستلزمات النسائية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554158

الرياض - "الرياض "
ضبطت إدارة التفتيش بمكتب العمل بالرياض 16 مخالفة لقرارات تنظيم عمل المرأة في محلات بيع المستلزمات النسائية والاشتراطات الخاصة بها في حملة تفتيشية مشتركة مع مفتشات المكتب نُفذت على اثنين من أكبر المجمعات التجارية بالرياض.
كما قامت المفتشات بتقديم الإرشادات المهنية للموظفات والإجابة على استفساراتهن المتعلقة بالحقوق والواجبات .
وأوضح م. طارق الزهراني مدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعي بمنطقة الرياض أن الجولة التفتيشية تأتي ضمن سلسلة الجولات التي تنفذها الوزارة ممثلة بقطاع التفتيش النسائي على مدار السنة لمتابعة الالتزام بقرارات تأنيث المستلزمات النسائية، وتنظيم سوق العمل والتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات داعياً أصحاب العمل إلى ضرورة الالتزام بالأنظمة.
وجدد الزهراني دعوته لجميع عملاء الوزارة بالإبلاغ عن مخالفات نظام العمل والقرارات الوزارية من خلال الموقع الإلكتروني "معا للرصد" على الرابط https://rasd.ma3an.gov.sa/: أو الاتصال على هاتف خدمة العملاء الموحد 19911، حيث ستتعامل الوزارة فورياً مع البلاغات، وذلك حرصاً منها على تحسين وتطوير بيئة سوق العمل وضبطها.

# وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تحذر من التساهل في توفير بيئات عمل مناسبة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554192

الرياض - "الرياض "
ذرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية كافة المنشآت من التساهل في الالتزام بتوفير بيئات عمل مناسبة وملاءمة للعمال مؤكدة إن هذه المخالفة ستجعلهم تحت طائلة العقوبات.

وأوضح مدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض م .طارق الزهراني تعليقا على مقطع الفيديو برز في مواقع التواصل الاجتماعي وظهر فيه احد العمال وهو يجلس وسط جو قارس البرودة ولم يوفر له مكانا مناسبا يقيه من البرد خلال قيامة بحراسة معدات إحدى الشركات ان الوزارة وقفت على المشكلة واستدعت ممثل الشركة ونبهتها إلى عدم تكرار ذلك مع الالتزام بتأمين مكان مناسب لعمالتها.

# «التدريب التقني" تقدم دورات مجانية بشهادات معتمدة للسعوديات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1554193

الرياض - حمد بن هتفر
تستعرض عدد من الفتيات السعوديات العاملات في مجالات الصيانة الكهربائية وصيانة أجهزة الجوال تجاربهن المهنية الناجحة للجمهور خلال المعرض التقني السعودي الذي تنظمه المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق إنتركونتيننتال بمدينة الرياض خلال يومي الأربعاء والخميس المقبلين.
المعرض سوف يستقبل الزوار على مدى اليومين من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثالثة عصراً، كما سيعقد ورش عمل ولقاءات مباشرة ونقاشات بين العارضين والجمهور إضافةً إلى إقامة العديد من الدورات القصيرة المجانية للزوار يحصل بموجبها مجتازي تلك الدورات على شهادات معتمدة من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني سواءأ في مجال صيانة الجوالات او غيرها من المجالات الاخرى، كما سيقدم عدد من الرياديين والرياديات تجاربهم الناجحة في إطلاق مشاريعهم الخاصة بالاستفادة من البرامج التدريبية ثم الحصول على الدعم الحكومي من الجهات المعنية.
وفي موضوع ذي صلة، نظمت المؤسسة خلال الفترة الماضية دورات متخصصة في صيانة وبيع أجهزة الجوال في الكليات والمعاهد التقنية بلغ عدد خريجاتها حتى الآن أكثر من 10700 خريجة في تخصصات (أساسيات صيانة الجوال، مهارات إدارة المبيعات، ومهارات خدمة العملاء، صيانة الجوال المتقدمة) من مختلف مناطق المملكة.
كما قدمت الكليات التقنية للبنات برامج تدريبية للفتيات في مجال صيانة الكهرباء وصيانة التمديدات الصحية وإصلاح الأعطال المنزلية.
وتهدف المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني من إقامة تلك البرامج الموجهة للفتيات السعوديات إلى تزويدهن بالمهارات الأساسية المختلفة، وتأهيلهن إلى الاستفادة من فرص العمل المتاحة في المنشآت النسائية للمساهمة في توطين تلك القطاعات.

# الحارثي: مركز متخصص لأطفال التوحد بقيمة 280 مليون ريال

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/712546

محمد رابع سليمان-عاطف السويهري - مكة

قال مدير عام برنامج مستشفى قوى الأمن العقيد طبيب مشاري العتيبي: إن المستشفى قام بتأهيل 60 عملية من فئة أطفال التوحد في مجال إصلاح مشكلات الفم والأسنان، والتي تكللت بالنجاح، في الوقت الذي أكد فيه مدير تعليم مكة محمد الحارثي أن إدارته أقامت مركزا متخصصا لأطفال التوحد بقيمة 280 مليون ريال على أرض مخصصة بذلك.

جاء ذلك خلال انطلاق فعاليات اليوم العالمي للإعاقة، بالتعاون مع إدارة التعليم بمنطقة مكة بحضور ورعاية مدير جامعة أم القرى الدكتور بكري معتوق عساس وأطفال ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم بقاعة احتفالات مستشفى قوى الأمن.

وقال العقيد العتيبي في كلمته: إن إقامة هذه المناسبة يتزامن مع اليوم العالمي للإعاقة، والذي نهدف من خلاله زيادة وعي المجتمع بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة الذين لديهم إعاقات في الحياة التعليمية والصحية والجسدية والنفسية والاجتماعية، لافتًا إلى أن مستشفى قوى الأمن يستشعر دوره المجتمعي تجاه هذه الفئة الغالية على قلوبنا، ويتبنى ويدعم مثل هذه الفعاليات التي يعود أثرها بالنفع على المجتمع والوطن الغالي.

وأوضح الدكتور بكري عساس في كلمته، أنه من الجميل أن تُعنى مؤسسة عريقة كمستشفى قوى الأمنِ بملفِّ ذوي الاحتياجات الخاصةِ، فتحتفيَ باليوم العالميِّ للإعاقةِ، وتنفذ العديد من البرامج التوعوية والتثقيفية، وتعقدَ الشراكاتِ، وإنه ليسرُّني اليومَ أن أكون شريكًا في هذهِ المناسبةِ الكريمةِ.

وبين أن حقوق ذوي الإعاقة علينا تتجاوز الدعم والتحفيز وتوفير الإمكاناتِ إلى محاولةِ دمجهم في المجتمع، ليكونوا جزءًا طبيعيًا منه لا فرق بينهم وبين الأصحاءِ، وهذا الدمجُ يزيلُ كثيرًا من المشاعر السلبيةِ ويساعدُ على استثمار طاقاتٍ فاعلة.

وألقى مدير إدارة تعليم مكة محمد الحارثي كلمة أشار فيها إلى أن إدارته افتتحت العام الماضي مركزًا لتوحد للبنين، وهذا العام افتتحت مركزًا للبنات، فضلًا عن معاهد الأمل والنور، مشيرًا إلى أنه تم عمل شراكة مع أحد رجال الأعمال في مكة المكرمة لإنشاء مركز توحد متخصص تجاوزت قيمته 280 مليون ريال على أرض خُصصت لهذا المشروع في حي العمرة، مضيفا أن إدارة التعليم كذلك عملت على شراكة مع إحدى الجهات الخيرية لتفعيل مدينة الأيتام واستثمارها لتكون مدينة للتربية الخاصة، وربما أفضل مدينة للتربية الخاصة بالمملكة، مؤكدًا أنه من هذا المنطلق قد اهتمت بهذه الفئة في جانب التعليم وقدمت مشروع القسائم التعليمية لأي طالب لديه أي إعاقة فتقوم وزارة التعليم بالتكفل بها، وتقديم لهم كل تيسر وإعانة في سبيل دمجهم أو تحسين مهاراتهم الحياتية.

بعد ذلك تجول الحضور على المعرض المصاحب للفعاليات، والذي شارك فيه قسم التثقيف الصحي والأسنان والعلاج الطبيعي بالإضافة لقسم مكافحة العدوى بالمستشفى.

وفي ختام الحفل انتقل طلاب ذوي الاحتياجات الخاصة لعيادات المستشفى، للكشف موزعين على عيادات الأسنان والعلاج الطبيعي، بالإضافة للعيون وعيادة الأذن والأنف والحنجرة.

# «الشورى»: إنشاء صندوق حكومي لتوفير التأمين الصحي للمواطنين

## المستفيد يتحمل 5 ٪من تكاليف العلاج.. ويعفى إذا لم يكن قادراً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/712428

جابر المالكي - الرياض

كشفت مصادر مطلعة بمجلس الشورى عن مقترح لتعديل المادة الرابعة من النظام الصحي والذي ينص على توفير الدولة خدمات الرعاية الصحية للمواطنين عبر برنامج تأمين صحي يقدمه صندوق حكومي ينشأ لهذا الغرض ويتيح الاستفادة من الخدمات الصحية في القطاعين العام والخاص، وفقًا للأحكام والقواعد التي ينص عليها نظامه.

وقالت المصادر لـ«المدنية»: إن التعديل المقترح يسعى إلى تمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات الصحية الأكثر تميزًا في القطاعين العام والخاص، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يستهدف تفريغ وزارة الصحة من بعض مهامها التنفيذية وتمكينها من أداء أدوارها التنظيمية والإشرافية والرقابية والوقائية، وتحدُّ التعديلات المقترحة من الازدواجية والتعارض بين مهام الوزارة في تقديم الخدمات والإشراف على القطاع الصحي، كما تسهم في خفض مستويات التفاوت في تقديم الخدمات الصحية على مستوى مناطق المملكة والمدن والمحافظات والقرى.

وضمن التعديل المقترح تحميل المستفيد نسبة استقطاع يحددها الصندوق شرط ألا تتجاوز 5 % من تكاليف الخدمات الصحية المقدمة وتشمل رعاية الأمومة والطفولة وبرامج التحصين ومكافحة الأمراض المعدية وعلاج الأمراض المستعصية مثل إزالة الأورام وزراعة الأعضاء والغسيل الكلوي.وتضم الخدمات الرعاية الصحية للمعوقين والمسنين والطلاب والطالبات والحوادث والطوارئ والكوارث والصحة النفسية وغير ذلك من خدمات الرعاية الصحية والأولية، ويعفي من تحمل النسبة السابقة من لم يكن قادرًا ماليًا وفقًا لما يحدده نظام صندوق الخدمات الحكومية المقترح.

وفي ذات السياق أكدت لجنة الشؤون الصحية بمجلس الشورى في تقريرها أن هذا المقترح سيسهم في تمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات الصحية في القطاعين العام والخاص بشكل ميسر، كما أنه سيكون متوافقًا مع توجهات الدولة وخططها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف الأعباء المالية عن الدولة وزيادة مواردها من خلال الاستفادة من الخدمات الصحية في القطاعين وتحسين كفاءة الحكومية منها. ويشمل المقترح تعديل المادة الخامسة من النظام الصحي تنص على إنشاء هيئة عامة للمستشفيات ترتبط تنظيميًا بوزير الصحة لتتولى وفق نظامها والنظام الصحي تقديم خدمات الرعاية الصحية الثانوية التخصصية عبر المستشفيات والمراكز العلاجية.

# تسليم 5 ملايين دولار لصندوق الدعم الإنساني في اليمن

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1514198

«عكاظ» (الرياض)

سلم المستشار في الديوان الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة أمس (الأحد) مساهمة المملكة للصندوق المركزي للدعم الإنساني في اليمن، المخصص لدعم البرامج الإنسانية لمنظمات الأمم المتحدة، الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، وذلك بمبلغ خمسة ملايين دولار أمريكي.وتسلم المساهمة في مقر المركز في الرياض، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشراكة في الشرق الأوسط ووسط آسيا رشيد خليكوف.

وأوضح الدكتور عبدالله الربيعة أن التمويل يأتي امتداداً لدعم المملكة الكبير للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية للصندوق المشترك للدعم الإنساني في اليمن، الذي يستخدم في حالات الطوارئ.

وقال: «المملكة أحد أكبر الداعمين للأمم المتحدة ونأمل أن تصب في مصلحة المناطق الأكثر تضرراً واحتياجاً في عدد من الدول وبالأخص في اليمن التي نحن بصددها اليوم»، منوها بسرعة وصول منظمات الأمم المتحدة للمناطق المتضررة وتخفيف المعاناة عن الشعب اليمني.

وأكد خليكوف من جهته على العلاقة الجيدة التي تربط المكتب مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، موضحاً أن هذا الدعم السخي يعكس مدى هذه العلاقة الوطيدة في العمل الإنساني.

وقال: «سبق أن زرنا اليمن أخيراً وشاهدنا جهود المركز هناك ونؤكد أن المركز يقدم أفضل جهد ممكن في اليمن.

# «غرفة مكة» تعفي ذوي الاحتياجات من رسوم الاشتراك

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1514128

فيصل السلمي (مكة المكرمة)

أقر مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة خلال جلسته الأخيرة إعفاء منسوبيها من ذوي الاحتياجات الخاصة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لمن هم دون الدرجة الرابعة من رسوم الاشتراك؛ دعما لأعمالهم التجارية والصناعية.

وأوضح أمين غرفة مكة المكرمة إبراهيم برديسي أن هذه الخطوة تأتي تشجيعاً لمنسوبيها المعنيين، إضافة إلى الخدمات الأخرى التي تشمل كافة درجات الانتساب لذوي الاحتياجات الخاصة المتضمنة توفير مواقف خاصة لسياراتهم، وتخصيص مسارات في مبنى الغرفة، وتوفير موظف مختص لخدمتهم، ومنحهم الأولوية في خدمات الاشتراك والتصاديق.

وكشف برديسي عن إقرار إنشاء مركز حديث لرجال الأعمال بمبنى المراكز والمؤتمرات الجديد، الذي سيشكل امتداداً للخدمات التي تقدمها غرفة مكة المكرمة للمجتمع وسيدات ورجال المال والأعمال، وتصل كلفة تجهيزاته لنحو 500 ألف ريال على أحدث طراز.

وقال إن المركز الذي يحتل مساحة 190 متراً مربعاً، بواجهة على الشارع العام، طريق مكة، جدة السريع، سيخصص لرجال الأعمال من مشتركي الدرجة الأولى والممتازة والدرجة الثانية وأعضاء اللجان، ليشكل نادياً بمستوى راقٍ تتوافر فيه كافة التسهيلات والخدمات اللوجستية وأعمال السكرتارية، ليشكل موقعاً مناسباً للقاءات وعقد الصفقات واستضافة الزوار وغير ذلك.

# المحاكم تستقبل 215 ألف قضية في 70 يوما

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=287192&CategoryID=5

الرياض: الوطن
استقبلت المحاكم بمختلف المناطق خلال الفترة من مطلع العام الهجري إلى 10 ربيع الأول الجاري نحو 215 ألف قضية، منها 79984 قضية عامة، و94184 قضية أحوال شخصية، و41195 قضية جزائية، فيما شكلت قضايا المطالبات المالية الأكثر ورودا بنسبة 25.%
وبحسب مؤشر وزارة العدل، فقد شملت القضايا الأكثر ورودا للمحاكم، المطالبات المالية، وإنهاءات النكاح والفرقة، وتعزيز حق عام، وإثباتات الحياة والوفاة، إلى جانب قضايا الاستحكام وما يلحق بها، وتعزيز حق خاص، وقضايا عقار، وإنهاءات القاصرين ومن في حكمهم، ودعاوى النكاح والفرقة، وحدود حق عام.
وسجلت منطقة مكة المكرمة العدد الأكبر بين المناطق بإجمالي 54055 قضية، تلاها منطقة الرياض بعدد 50511 قضية، ثم المنطقة الشرقية بعدد 25242 قضية، وعسير 19023، والمدينة المنورة 14767، وجازان 12765 قضية، والقصيم 10550، وتبوك 7213 قضية، وحائل 5438 قضية، ونجران 4326 قضية، والجوف 3929، والباحة 3886، إضافة إلى 3658 قضية مسجلة بمحاكم الحدود الشمالية.

## في كلمته أثناء افتتاح فعاليات "اليوم العالمي للإعاقة"

# "عساس": حقوق ذوي الإعاقةِ تتجاوزُ الدعم والتحفيزَ إلى محاولةِ دمجهم في المجتمعِ

المصدر: جريدة سبق الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
https://sabq.org

صحيفة سبق الإلكترونية - مكة المكرمة
افتتح مدير جامعة أم القرى، الدكتور بكري بن معتوق عساس، فعاليات اليوم العالمي للإعاقة، والذي نظمته مستشفى قوى الأمن بمكة المكرمة، بالتعاون مع إدارة التعليم بمنطقة مكة المكرمة، بحضور مدير عام برنامج مستشفى قوى الأمن العقيد طبيب مشاري العتيبي، ومدير تعليم مكة المكرمة محمد بن مهدي الحارثي، وأطفال ذوي الإعاقة، وأولياء أمورهم، وذلك بقاعة احتفالات مستشفى قوى الأمن .
وفي الحفل المعد بهذه المناسبة، أوضح راعي الحفل مدير جامعة أم القرى الدكتور بكري عساس في كلمته "أنه على مرّ تاريخ أمتِنا بل تاريخ البشريةِ لم تكن الإعاقةُ الجسديةُ عائقاً دون التميّزِ والإبداع وتحقيقِ الذّاتِ وتقديمِ خدماتٍ جُلّى للإنسانيةِ، لافتاً أنه من الجميل أن تُعنى مؤسسة عريقةٌ كمستشفى قوى الأمنِ بملفِّ ذوي الاحتياجات الخاصةِ، فتحتفي باليوم العالميّ للإعاقةِ، وتنفذ العديدَ من البرامج التوعويةِ والتثقيفيةِ، وتعقد الشراكاتِ، وإنه ليسرُّني اليومَ أن أكون شريكاً في هذهِ المناسبةِ الكريمةِ."

وبين أنّ "حقوق ذوي الإعاقةِ علينا تتجاوزُ الدعم والتحفيزَ وتوفيرَ الإمكاناتِ إلى محاولةِ دمجهم في المجتمع، ليكونوا جزءاً طبيعياً منه لا فرق بينهم وبين الأصحاءِ، وهذا الدمجُ يزيلُ كثيراً من المشاعر السلبيةِ ويساعدُ على استثمار طاقاتٍ فاعلةٍ."

وأكد أن "الحكومة الرشيدة بقيادةِ خادمِ الحرمين الشريفينِ الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود –حفظه الله–، قد بذلتْ جهوداً كبيرة في هذا المجال، ومازالت تبذلُ، ووزارة العمل والتنميةِ الاجتماعية مع غيرِها من الوزارات تبذل جهدَها لتحقيق طموحاتِ قائدِ مسيرتنا، متأملاً أن هذهِ الشريحة الغالية على قلوبِنا سيكونُ لها دورٌ مميزٌ في مستقبل بلادنا وفي تحقيقِ رؤيةِ 2030."

وفي كلمته في الحفل، قال مدير إدارة تعليم مكة في كلمته: "إن تعليم مكة قفز قفزات نوعية، وقدم خدمات كثيرة لهذه الفئة حيث افتتحت الإدارة العام الماضي مركزاً لتوحد للبنين، وهذا العام افتتحت مركزاً للبنات، فضلاً عن معاهد الأمل والنور."

وأشار إلى أنه تم عمل شراكة مع أحد رجال الأعمال في مكة المكرمة لإنشاء مركز توحد متخصص تجاوزت قيمته 280 مليون ريال على أرض خُصصت للمشروع في حي العمرة، مضيفاً أن إدارة التعليم عملت كذلك على شراكة مع إحدى الجهات الخيرية لتفعيل مدينة الأيتام واستثمارها لتكون مدينة للتربية الخاصة، وربما أفضل مدينة للتربية الخاصة بالمملكة.

وأكد الحارثي أن وزارة التعليم من هذا المنطلق اهتمت بهذه الفئة في جانب التعليم، حيث قدمت مشروع القسائم التعليمية لأي طالب لديه أي إعاقة، فتقوم وزارة التعليم بالتكفل بها، وتقديم كل ما تيسر وأعان في سبيل دمجهم أو تحسين مهاراتهم الحياتية.

وأشار مدير عام برنامج مستشفى قوى الأمن، العقيد طبيب مشاري العتيبي، في كلمته إلى أن "إقامة هذه المناسبة يتزامن مع اليوم العالمي للإعاقة والذي نهدف من خلاله زيادة وعي المجتمع بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة الذين لديهم إعاقات في الحياة التعليمية والصحية والجسدية والنفسية والاجتماعية."

وأكد أن "مستشفى قوى الأمن جزء من منظومة الجهات الخدمية، والتي لها دور فعال في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، وساهمنا في علاج وتأهيل 60 عملية من فئة أطفال التوحد وكانت في مجال إصلاح مشاكل الفم والأسنان والتي تكللت بالنجاح ."

وتجول الحضور على المعرض المصاحب للفعاليات، والذي شارك فيه قسم التثقيف الصحي والأسنان والعلاج الطبيعي، بالإضافة لقسم مكافحة العدوى بالمستشفى.

وفي ختام الحفل، انتقل طلاب ذوي الاحتياجات الخاصة لعيادات المستشفى للكشف موزعين على عيادات الأسنان والعلاج الطبيعي، بالإضافة للعيون وعيادة الأذن والأنف والحنجرة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# وزارة العمل .. والأوهام الـ 3

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/12/12/article_1109563.html

## د. صالح السلطان

صدرت الأسبوع الماضي تصريحات من وزارة العمل تدعو إلى خفض القبول فيما يسمى التخصصات النظرية، وزيادة القبول فيما يسمى التخصصات التطبيقية .لماذا؟ قيل لمراعاة حاجة سوق العمل. وإنني أدعي أو أرى أن تصريحات مسؤولي وزارة العمل تعكس ضعف تشخيص للمشكلة أو المرض .

ما المرض؟ مشكلة البطالة والتوظيف والتوطين في بلادنا. مصدر ضعف التشخيص ثلاثة أوهام: الوهم الأول أن الفرص الوظيفية متاحة أصلا للسعوديين، ولكن المشكلة تتركز في كون تخصصات أكثرها غير مناسبة لسوق العمل. الوهم الثاني



---

**حقوق الإنسان في الصحافة**

أن شدة الرغبة في دخول الجامعات وتوسع الجامعات في القبول أسهمت في صنع مشكلة بطالة وليس العكس. والثالث أن أغلبية موظفي القطاع الخاص من الوافدين خريجي تخصصات تقنية ومستواهم المهني مرتفع .
وحيث إن البينة على المدعي، فإليكم بعض إثباتات ما ادعيته في ضعف تشخيص الوزارة للمشكلة .
الإثبات الأول نتائج مسح القوى العاملة خلال الربع الثالث من العام الجاري الصادر من الهيئة العامة للإحصاء. وهي نتائج تثبت خطأ وزارة العمل في تشخيص المشكلة. أهم نتائج المسح أن الاقتصاد السعودي استطاع توليد قرابة 700ألف فرصة عمل جديدة في الربع الثالث من العام الجاري، ذهب منها لغير السعوديين نسبة 97 في المائة تقريبا، مقابل نسبة 3 في المائة فقط تقريبا للسعوديين .
ماذا يعني كلام الهيئة؟ هناك مئات الآلاف من الوظائف المولدة في شهور قليلة، لكنها ذهبت كلها تقريبا لغير سعوديين. هذا الكلام يضحك ويبكي في آن واحد .
الإثبات الثاني (ويفهم ضمنيا من الأول) كثرة العاطلين السعوديين حتى من ذوي التخصصات المسماة تقنية، ومن ينكر ذلك فهو إما جاهلا وإما متجاهلا للأوضاع. وليس سبب عطالتهم عدم توافر وظائف، بل الوظائف موجودة، ولكنّ السعوديين لا يتمكنون في العادة من منافسة الوافدين على هذه الوظائف (هذه النقطة تحتاج إلى شرح طويل، لكن باختصار لأن الوافدين أقل تكلفة بمعناها الاقتصادي الواسع .(
الإثبات الثالث أن الهيئة العامة للمحاسبين قالت إن نسبة المحاسبين السعوديين في الشركات والمؤسسات لا تتجاوز 5 في المائة – المصدر جريدة "الاقتصادية" عدد 21 يونيو 2016. وأظن الوضع مشابها في تخصصات أخرى ما يسمى نظرية؛ كالمالية والقانون والتسويق والإحصاء .
الإثبات الرابع أن التساهل في استيراد اليد العاملة أي الاستقدام عبر عشرات السنين، جلب لنا ملايين يهيمنون هيمنة شبه تامة على سوق القطاع الخاص، بحيث أصبح المواطن غريبا في هذه السوق. إننا نعتمد عليهم بصورة شبه مطلقة سواء في الوظائف الحرفية أو غير الحرفية. وأغلبية الوافدين (الكلام عن العاملين في القطاع الخاص) يتصفون بصفتين: يشغلون وظائف لا تتطلب تعليما عاليا، والثانية أن الماهرين منهم، غالبا مهاراتهم ليست عالية المستوى .
ومع التساهل في فتح باب الاستقدام عبر السنين، أهملنا تماما إنشاء بنية تدريبية وطنية تكسب آلاف الشباب والشابات سنويا المهارات المناسبة لمجالات مثل معارض وأسواق التجزئة الصغيرة والكبيرة، والمخابز والحلويات، والملاحم، والمطابخ والمطاعم، وصوالين الحلاقة، وورش السيارات وغير السيارات، وقيادة وتشغيل الشاحنات والمعدات الثقيلة، ومحال ومراكز الصيانة، والخدمات الفندقية، ومحال الأثاث والمفروشات، والخياطة الرجالية والنسائية، والمطابع، وخدمات النقل، والزراعة، وغيرها. ونتج من ذلك أنه من النادر أن تجد سعوديين يجيدون أو يشغلون مهنا حرفية ذات متطلبات تعليمية بسيطة .
بقاء الوضع على حاله يعني تعميق مشكلة البطالة ومشكلة الاعتماد على الغير مع الوقت، ويعمق رغبة طلابنا في الالتحاق بالجامعات .
ما المطلوب؟ المطلوب يحتاج إلى كلام طويل عريض، ولكنني سأذكر نقاطا باختصار .
أولا: مطلوب القناعة بأن مشكلتنا في الوقت الحاضر ليست في توليد الوظائف، ولكن في استيراد من يشغلها. يجب الاقتناع بأننا أفرطنا كثيرا في هذا الاستيراد المسمى «استقدام». مشكلة توليد الوظائف ستظهر، ولكن بعد مرور سنوات طويلة على معالجة مشكلة الاستقدام .
ثانيا: مطلوب نشر وتحفيز التدريب الحرفي الذي لا يتطلب إلا تعليما أقل من الجامعي. مطلوب فتح المئات من برامج ومراكز التدريب في مختلف المهن، سواء بدوام كامل أو بدوام جزئي. هذا التعليم أو التدريب مهمل إهمالا، بصورة تدعو للاستعجاب الشديد .
ثالثا: مطلوب وبقوة تضييق باب استيراد مزيد من اليد العاملة عبر عدة وسائل من أهمها اشتراط الترخيص المهني في كل المهن قبل الممارسة، ووضع تواريخ، بحيث يتم بعدها إيقاف الترخيص المهني لأي وافد جديد. ومن يمارس دون ترخيص يعاقب هو ومن شغله بعقوبات شديدة .
رابعا: مطلوب تعديل وتحجيم نظام الإقامة القائم جوهره على ما يسمى شعبيا بالكفالة.

# المرأة.. والفساد الاجتماعي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م
/http://www.al-madina.com/node/712482

## أيمن بدر كريم

من غير المستغرب أن تتعرض العلاقة بين الرجل والمرأة لنقاشات متكررة نمطية، وأخذٍ ورد بشكل ساذج ومُمل، في مجتمعات أراد لها بعضهم الدوران في حلْقة مفرغة من الجدال العقيم، وتـوصف فيها العلاقة بين الذكر والأنثى بالشائكة، حيث يأبى كثيرون إلا أن يتشدّقوا دومًا «بخصوصية» تلك العلاقة، ليس ثقافيًا وتربويًا فحسْب، بل حتى من ناحية تنظيم العلاقات الحقوقية بين أبناء الوطن الواحد رجالهم ونسائهم، وهو أمر ينظر إليه كثيرون أنه يحافظ على أصالة المجتمع، ويقف حاجزًا ضد اقتحامه بـمحاولات «التغريب»، بل إن بعضهم يعتبر مناقشة قضايا حقوق المرأة من وسائل الانحلال والفساد المجتمعي وتمييع الدين، لربطهم القوي بين المرأة والتديّن، وإصرارهم على أن مناقشة قضاياها وعملها ومشاركتها الاجتماعية وقيادتها السيارة، يهدف لنسف أصول التربية الإسلامية، والتخلّي عن الشرف والعفّة، مما فتح الباب واسعًا لانتشار مصطلحات يتقاذفها بعضهم مثل: الدياثة، والانحلال، والاختلاط، والخرفنة، والنعجنة، والحلاوة المكشوفة!! انطلقت أساسًا من الهوس بالمرأة وسلوكها، وشجّع عددًا من المُنفلتين على انتقاء بعض تعاليم الدين، ومزجها بعدد من الأفكار المشوّهة وبعض العادات والتقاليد المناطقية، ليخرجوا بخليط سلوكي اجتماعي غير طبيعي، يصعب تصنيفه أو وصفه.

أما المثير حقًا، تبنّي بعض النساء ادعاءاتٍ تصوّر المرأة كائنًا متطفلاً على مجتمع ذكوري، ومخلوقًا غريبًا يحتاج لتعامل خاصٍ مُفرطٍ في الحساسية، من المحظور أن يتعدّى حدوده الاجتماعية الـمفروضة عليه، إضافة إلى وقوفهن ضد مُحاولات تحسين الأوضاع الحقوقية المشروعة للنساء، أو بوادر تمتعهن باستقلالهن الاجتماعي، في صورة أثارت دهشة واستياء كثيـر من بنات جنسهن.

لا أشك أن ما سبق نتيجة حتمية لثقافة وتربية وآراء، شوّهت - إلى حد كبيـر - العلاقة الإنسانية الطبيعية بين الذكر والأنثى، واختصرتها في أمور جنسية، ونظرة غير أخلاقية أظهرت المرأة إنسانًا ناقص الأهلية، وقنبلة فساد موقوتة، وكائنًا يحتاج إلى رقابة مستمرة ووصاية، مما يجعل المسؤولية الكبرى على المؤسسات التـربوية والتعليمية والاجتماعية والتنفيذية، لإعادة تأهيل فكر وتربية كثير من الأفراد، وفرض قوانين وتشريعات تضمن استقلالية المرأة وتحفيزها على القيام بدورها الوطني بجانب شقيقها الرجل، ضمن منظومة عادلة لا تسمح لأي فئة بالتعدّي على غيرها، وتُحقق المعنى الأصيل للحديث الشريف: «لا ضَرر ولا ضِرار».

# كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م

http://www.alriyadh.com/1554305

المصدر: جريدة عكاظ
الاثنين 13 ربيع اول 1438هـ - 12 ديسمبر 2016م

http://www.okaz.com.sa/article/1514258